

## لجنة السياسات الإنمائية

تقرير عن الدورة الثامنة عشرة  
(١٤-١٨ آذار/مارس ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثامنة عشرة. وقد تناولت اللجنة المواضيع التالية: توسيع القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كمساهمة منها في المناقشات الجارية بشأن الموضوع الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورته لعام ٢٠١٦؛ والدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة؛ ورصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها من القائمة؛ واقتراح يدعو إلى إعداد مجموعة أدوات تشخيص خاصة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً لتحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له.

ويتوقف نجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على التنفيذ الفعال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ففي العقد الماضي، حقق العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً في زيادة النمو والتجارة الخارجية، غير أنها لم تحرز سوى تقدم محدود في تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها اللازم لزيادة الإنتاجية والدخل. ومع أن توسيع القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، فإنه يتطلب اعتماد سياسات جديدة على الصعيدين المحلي والدولي. ويتعين على هذه البلدان أن تتغلب على القيود التي تكبل مواردها وقدراتها وتنوع اقتصاداتها وتزيد ما يتراكم لدى مجتمعاتها من معارف إنتاجية. ويلزم اعتماد سياسات صناعية وزراعية واجتماعية واقتصادية لدعم تحوّل هيكلي حيوي، وفي الوقت نفسه ضمان أن يكون هذا التحول لما فيه مصلحة الجميع، وخاصة الفئات المحرومة.

وينبغي للحكومات أقل البلدان نمواً أن تبني قدرات على إدارة الأنشطة الإنمائية تساعد فعلياً على تحقيق التنمية، وتكفل الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتشجّع الابتكار والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والصناعي بالتعاون مع القطاعين الخاص والأكاديمي. ومن الأهمية بمكان أيضاً إيجاد أوجه تآزر إيجابية بين القدرات الإنتاجية والنتائج الاجتماعية عن طريق الاستثمار في التعليم الجيد والرعاية الصحية، واعتماد سياسات شاملة لجميع فئات المجتمع، ولا سيما سياسات تكفل الحماية الاجتماعية للجميع، وتنفيذ أطر الاقتصاد الكلي والأطر المالية التي تدعم التوسع في القدرات وإيجاد فرص العمل وتزيد القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. ويلزم تعزيز تدابير الدعم الدولي مثل إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس المعاملة التفضيلية من أجل التجارة، والإسهام لا في زيادة الصادرات فحسب، ولكن أيضاً في تحقيق مجموعة أهداف التنمية المستدامة بوجه أعم.

وقد استهلكت لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملية لتحديث المفاهيم ومعايير الإبلاغ المتعلقة بتمويل التنمية، الهدف منها هو تعبئة مزيد من الموارد العامة والخاصة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووضع معايير دولية سليمة وشفافة ومفهومة. وفي إطار هذه العملية، يجري استحداث قياس جديد، سيرف مؤقتاً بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة الذي سيشمل الأموال غير الميسرة وسيضم المجالات والأدوات التي توجد حالياً خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد نظرت اللجنة في المسائل المتصلة بآثار الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، وشددت على أهمية إشراك البلدان المقدمّة والبلدان المستفيدة في المناقشات الجارية بشأن القياس الجديد، وذلك باستخدام منتدى التعاون الإنمائي بوصفه أنسب المحافل في هذا الصدد.

وقد وضعت اللجنة عدداً من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تشكل الأساس لأي إطار جديد لتمويل التنمية. وينبغي لهذا الإطار، على وجه الخصوص، أن يحافظ على الغرض الإنمائي لمكوناته ولأن يشتمل فقط على التدفقات الرسمية عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يفهم بوضوح أن الإطار هو تكملة للالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة وليس بديلاً عنها.

وعند رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها، استعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزته ساموا، التي رفع اسمها من القائمة، وغينيا الاستوائية وفانواتو، اللتين هما قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وقد واصلت ساموا تحقيق تقدم مطرد في مجال التنمية، لكنها تظل عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية. ولاحظت اللجنة اختلال التوازن بين نصيب الفرد من الدخل ومستوى الأصول البشرية في غينيا الاستوائية واعتماد البلد بشدة على قطاع النفط. وعلى الرغم من أن فانواتو بدأت تتعافى من كارثة الإعصار التي وقعت في عام ٢٠١٥ ويتوقع أن تعود إلى مسار التنمية المستدامة، فقد أعربت اللجنة عن قلقها من الآثار السلبية للكوارث المتكررة على ذلك البلد. وأبرزت اللجنة أهمية أن تشارك في عملية الرصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت اسمها منها.

واستجابة للحاجة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على تحسين فهمها لنوع الدعم الخاص بأقل البلدان نمواً الذي يمكنها الحصول عليه والآثار السياسية المترتبة على إمكانية تخفيض هذا الدعم بعد رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، استعرضت اللجنة اقتراحاً تقدمت به أمانتها من أجل وضع مجموعة من الأدوات. والغرض من مجموعة الأدوات تلك هو مساعدة أقل البلدان نمواً على الاستعداد بشكل أفضل لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً،

بطرق منها تيسير جمع وتبادل المعلومات في ما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين وتقييم أهمية تدابير الدعم للتقدم الإنمائي المحرز في تلك البلدان. واقتُرحت اللجنة أن تقوم الأمانة بمواصلة تطوير مفهوم مجموعة الأدوات عن طريق مراعاة المدخلات المقدّمة من أقل البلدان نمواً والاحتياجات التي أعربت عنها.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٨	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي وُجه انتباهه إليها . . . .
٨	ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها . . . . .
١٠	باء - المسائل التي وُجه انتباه المجلس إليها . . . . .
١٣	الثاني - توسيع القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة . . . . .
١٣	ألف - مقدمة . . . . .
١٤	باء - تحديد المجالات ذات الأولوية لدى مجموعات مختلفة من أقل البلدان نمواً . . . . .
١٦	جيم - بناء القدرة على إدارة التنمية . . . . .
١٦	دال - السياسات الصناعية . . . . .
١٨	هـ - إيجاد أوجه التآزر الايجابي . . . . .
١٩	واو - اعتماد سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية داعمة . . . . .
٢٠	زاي - تسخير الدعم الدولي لأغراض توسيع القدرات الإنتاجية . . . . .
٢٢	الثالث - الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة . . . . .
٢٢	ألف - مقدمة . . . . .
٢٢	باء - التغييرات الحاصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية . . . . .
٢٤	جيم - المقياس الجديد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة . . . . .
٢٥	دال - التحديات والشكوك وسبل المضي قدماً . . . . .
٢٨	الرابع - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها . . . . .
٢٨	ألف - المقدمة . . . . .

٢٨	باء -	رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً .....
٣٠	جيم -	رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفِعَ اسمها من فئة أقل البلدان نمواً .....
٣١	دال -	تعزيز تدابير الانتقال السلس والرصد على الصعيد القطري .....
	الخامس -	مجموعة أدوات تشخيص خاصة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً لتحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له .....
٣٢	ألف -	مقدمة .....
٣٢	باء -	الحاجة إلى سد الفجوة المعرفية .....
٣٣	جيم -	تصميم مجموعة أدوات من أجل تسهيل وضع خريطة طريق للرفع من فئة أقل البلدان نمواً .....
٣٤	دال -	مستعملو الأدوات من أقل البلدان نمواً .....
٣٥	هاء -	الخطوات المقبلة .....
٣٧	السادس -	الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية .....
٣٨	السابع -	تنظيم الدورة .....
		المرفق
٣٩	الأول -	قائمة المشاركين .....
٤١	الثاني -	جدول الأعمال .....

## الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي وجه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس البت فيها

تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١ - استجابة للموضوع الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدورته لعام ٢٠١٦، المعنون "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"، نظرت لجنة السياسات الإنمائية في مسألة توسيع القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويكتسي الدعم الدولي أهمية حاسمة في توسيع القدرات الإنتاجية في تلك البلدان. وتشهد اقتصادات العديد من أقل البلدان نمواً مرحلة من العودة إلى الاعتماد بشدة على تصدير المنتجات الأولية دون تصنيعها وتقلص النشاط الصناعي، كما أنها تشهد تزايد انعدام الأمن الغذائي. وبالنظر إلى التنوع بين أقل البلدان نمواً، فإن الاستراتيجيات الوطنية وتدابير الدعم الدولي لا يمكن أن تكون من نوع 'المقاس الواحد الذي يناسب الجميع'، بل ينبغي أن تستهدف مختلف الظروف الأساسية وقدرات الإدارة التي تهم فئات مختلفة من أقل البلدان نمواً. وتوصي اللجنة المجلس بما يلي:

(أ) أن يهيب بحكومات أقل البلدان نمواً إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي في آن واحد، وتشجيع التحول الحيوي لاقتصاداتها وضمن ألا يتخلف أحد عن الركب وألا تصبح الفئات المحرومة أسوأ حالاً وألا يضرّ بالبيئة. غير أن البلدان قد تحتاج إلى معالجة المفاضلات المحتملة وتسخير أوجه التآزر بين زيادة القدرة الإنتاجية وغيرها من أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) أن يطلب إلى المجتمع الدولي أن يعزّز دعم التدابير لما فيه صالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، فإن سبل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وفق شروط تفضيلية ينبغي الإبقاء عليها وتعزيزها، وينبغي أن تكون مخصصات المعونة لصالح التجارة موجهة لأشد البلدان احتياجاً. وينبغي أن تدعم هذه التدابير ذات الصلة وغيرها التحول الهيكلي، وتمكّن من بناء القدرات الابتكارية، وتسهم في مجموعة أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، بما فيها هدفا الحد من أوجه التفاوت وتعزيز المساواة بين الجنسين؛



(ج) أن تحث المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الضريبي الدولي، وذلك لضمان تقديم المستثمرين الأجانب مساهمة مناسبة في الإيرادات الضريبية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في قطاعي النفط والتعدين وغيرهما من قطاعات الموارد الطبيعية، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لدرء تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة المرتبطة بالتهرب من الضرائب.

#### الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

٢ - تدرك اللجنة الحاجة إلى بيانات جديدة بشأن تمويل التنمية، على نحو ما أقرت به لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مبادرتها الرامية إلى وضع مفهوم ومنهجية جديدين لقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

٣ - وتوصي اللجنة بأن يكرر المجلس ندائه للجهات المانحة لتفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتقدم تقارير عن المساعدة الإنمائية الرسمية بمعزل عن التدفقات الأخرى. وينبغي تسجيل العناصر المختلفة لأي إطار جديد لتمويل التنمية بشكل منفصل ضمن الفئات المناسبة، مثل التمويل المخصص للمناخ وسندات الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤ - ويجب أن تشارك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية ومقدمي المساعدة الإنمائية الجدد، في جميع المداولات الجارية بشأن أي إطار جديد لتمويل التنمية في ظل ظروف من الشفافية الكاملة والشمولية. وينبغي للمجلس أن ييسر هذه العملية من خلال منتدى التعاون الإنمائي.

رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها

٥ - بالنسبة لبعض البلدان التي تقرر رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، يعتبر فقدان إمكانية الحصول على الدعم المالي الخاص بأقل البلدان نمواً من أجل معالجة أوجه الضعف البيئي مصدر قلق رئيسي. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة بأن يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى العمل على إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً وللبلدان التي رُفعت أسماؤها من فئتها مؤخراً في الحصول على الأموال المخصصة المتاحة للبلدان المعرضة لتغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية.

٦ - وتشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،

وتوصي بأن يدعو المجلس الشركاء التجاريين لأقل البلدان نمواً إلى تيسير إنهاء العمل تدريجياً بالأفضليات التجارية الخاصة بأقل البلدان نمواً لفترة تناسب حالة التنمية في تلك البلدان.

٧ - وتكرر اللجنة توصيتها، الواردة في تقريرها عن الدورة السابعة عشرة، بأن يطلب المجلس مشاركة أمانات اللجان الإقليمية في رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها منها<sup>(١)</sup>.

#### باء - المسائل التي وُجِه انتباه المجلس إليها

تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٨ - تواجه أقل البلدان نمواً مصاعب في تعزيز التحول الهيكلي الحيوي لاقتصاداتها وفي الوقت ذاته بناء القدرات والأطر السياساتية اللازمة للحفاظ على النمو الإنتاجية في جميع أنحاء البلد. وفي العديد من أقل البلدان نمواً، سيكون من بين الأولويات تحسين الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة عن طريق التغلب على الإهمال السياساتي لهذا القطاع والاستثمار في الزراعة المستدامة، وزيادة البحوث وإزالة القيود الجنسانية، في حين ستكون زيادة الإنتاجية في الصناعات التحويلية والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والسياحة عنصراً أساسياً أيضاً في العديد من أقل البلدان نمواً. غير أن هناك مفاضلات محتملة بين زيادة القدرة الإنتاجية والأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي ينبغي أن تتصدى لها السياسات المحلية والدولية.

٩ - يمكن للسياسات الصناعية، وخصوصاً عندما تقترب بالمنافسة، أن تؤدي دوراً مهماً في توسيع نطاق الإنتاجية. وفي معظم أقل البلدان نمواً، تعدد السياسات الصناعية الميسرة التي تهدف إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية وزيادة التنسيق بين القطاعين العام والخاص وزيادة رأس المال البشري سياسات مناسبة. بإمكان أقل البلدان نمواً أن تختار من طائفة أوسع من تدابير السياسة العامة، من بينها السياسات الرأسمالية مثل البحث والتطوير المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الروابط الخلفية والأمامية ومتطلبات المحتوى المحلي. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون أداة هامة للرقمي الصناعي والتكنولوجي في أقل البلدان نمواً، فإنه يقتضي إيجاد قدرات محلية بشكل مواز من أجل تسخير الروابط الإنتاجية وتعزيز خلق القيمة المحلية. وعلى أقل البلدان نمواً أيضاً العمل على أن تدعم

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ٢٣ (E/2015/33)، الفصل الأول - ألف، الفقرة ٣.

السياسات الاقتصادية الكلية والمالية توسيع القدرات وضمان التوزيع العادل للمنافع في مجتمعاتها.

١٠ - وتتعرّز أوجه التآزر بين القدرات الإنتاجية وأهداف التنمية المستدامة من خلال اعتماد سياسات اجتماعية شاملة لكي يحصل كل شخص على مستوى أفضل من التغذية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وثمة حاجة أيضاً إلى مواصلة سد الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم وفرص العمل والأجور وتوزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الأسر ومعالجة مشكلة بطالة الشباب على سبيل الأولوية.

#### الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

١١ - تشدد اللجنة على أن تكون المبادئ التالية أساساً لأي مفهوم جديد لتمويل التنمية:

(أ) ينبغي أن تدعم الأموال الأهداف الإنمائية ذات الصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup> دعماً واضحاً، وينبغي أن تتماشى مع أولويات البلدان؛

(ب) المساعدة الإنمائية معاملة تتم عبر الحدود بطبيعتها، لذلك ينبغي ألا تشمل (على الرغم من أن الأمر كذلك في الوقت الحالي، وهو من غير اللائق) النفقات المتكبدة داخل حدود البلدان المانحة، مثل نفقات إعادة توطين اللاجئين أو التكاليف الإدارية للتعاون؛

(ج) ينبغي أن تحسب التدفقات المالية الخاصة بمعزل عن النفقات الإنمائية الرسمية.

رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها

١٢ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية وفانواتو، المقرر رفع اسميهما من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على التوالي. وخلصت اللجنة إلى أن غينيا الاستوائية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع الهيدروكربونات وتشهد تفاوتاً كبيراً بين المستوى العالي لنصيب الفرد من الدخل والمستوى المنخفض لما لها من الأصول البشرية. لذلك تحث اللجنة غينيا الاستوائية بشدة على وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى تعزيز الأصول البشرية في استراتيجية انتقاليها. كما أبرزت اللجنة حاجة البلد إلى معالجة ضعفه الاقتصادي عن طريق التنويع والتطوير التكنولوجي. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن فانواتو ما فتئت تتعافى من الآثار المدمرة الناجمة عن إعصار بام.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

١٣ - كما استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي في ساموا، التي رُفعت من فئة أقل البلدان نمواً وتقوم بتنفيذ استراتيجية انتقاليها. ولاحظت اللجنة أن ساموا تواصل إحراز تقدم مطرد في التنمية، على الرغم من ضعفها الشديد أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية.

١٤ - وأشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، وكررت التأكيد على أهمية مشاركة البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والتي رُفعت منها في عملية الرصد، وذلك لضمان أن تقارير الرصد التي تعدها اللجنة تتضمن منظورات تلك البلدان.

مجموعة أدوات التشخيص الخاصة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له

١٥ - استعرضت اللجنة تجربة البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والتي رفعت منها، وتشدد اللجنة على الحاجة إلى تحسين قدرة أقل البلدان نمواً على معالجة آثار رفع اسمها من هذه الفئة بطريقة منهجية. وفي هذا الصدد، تُبلغ اللجنة المجلس بأن أمانتها العامة وضعت مجموعة من أدوات التشخيص الخاصة بالرفع من قائمة أقل البلدان نمواً لتيسير التحضير لرسم وتنفيذ خارطة طريق للبلدان التي هي في طريقها إلى الرفع من القائمة.

## الفصل الثاني

### توسيع القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

#### ألف - مقدمة

١٦ - يشدد النقاش الدولي الدائر حول السياسات الإنمائية بشكل متزايد على تعزيز القدرة الإنتاجية باعتبارها عنصراً أساسياً في إحراز التقدم في مجال التنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ويتجلى هذا التحول في محور التركيز في برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠<sup>(٣)</sup>، الذي تحتل فيه القدرات الإنتاجية المرتبة الأولى بين المجالات الثمانية ذات الأولوية. وفي ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً، يشير عدد من الأهداف والغايات مباشرة إلى القدرات الإنتاجية، ولا سيما الهدف ٨ ("تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع") والهدف ٩ ("إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار"). وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة الأخرى (مثل ما يتعلق منها بالتعليم والصحة والتغذية والمؤسسات والطاقة) أن يساهم بالمزيد في تعزيز القدرات الإنتاجية. وسيؤثر بناء القدرات الإنتاجية أيضاً في عدد من أهداف وغايات التنمية المستدامة (مثل ما يتعلق منها بالمساواة بين الجنسين والعمالة وزيادة الدخل والموارد الطبيعية).

١٧ - ويتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج متكامل في التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم أن جميع البلدان النامية تقريباً تحتاج إلى الدعم الدولي، فيجب أن تعطى الأولوية لأقل البلدان نمواً. فتلك البلدان لها قدرات إنتاجية أقل، كما إن مواردها أقل وإمكانات توسيعها أقل. ويمثل تركيز الدعم المقدم لأقل البلدان نمواً على توسيع القدرات الإنتاجية وسيلة لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. وينبغي أيضاً أن يصمّم هذا الدعم بطريقة تمكّن من الاستفادة من الجهود الوطنية لضمان عدم تخلف أي فرد عن الركب على الصعيد الوطني.

١٨ - وعلى الرغم من تزايد النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً وتزايد مشاركتها في التجارة العالمية منذ مطلع الألفية الثالثة، فإنها لم تحرز إلا تقدماً محدوداً ومتفاوتاً في تحويل وتنويع اقتصاداتها بشكل دينامي. فبدلاً من تحسين الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة من

(٣) A/69/95-E/2014/81.

خلال إعادة توزيع العمل نحو الأنشطة الحيوية، اتسم التغير الهيكلي في تلك الاقتصادات إلى حد كبير بالعودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في مجالي الزراعة (زراعة الكفاف في كثير من الأحيان) والتعدين والتصنيع المحدود جداً والعودة إلى الاعتماد بشدة على تصدير المنتجات الأولية دون تصنيعها (الذي يركز في كثير من الأحيان على قطاعات الخدمات التي لها إنتاجية منخفضة بدل أن تكون مرتفعة). وإذا دامت الاتجاهات الحالية، فإنه من غير المحتمل أن تتحقق الأهداف المحددة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - وليس فقط تلك الأهداف المرتبطة مباشرة بتعزيز القدرات الإنتاجية. لهذا لا بد من اتباع نهج جديدة في سياسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي.

#### باء - تحديد المجالات ذات الأولوية لدى مجموعات مختلفة من أقل البلدان نمواً

١٩ - تختلف أقل البلدان نمواً في ما يتعلق بالهياكل الاقتصادية والظروف الخارجية. ونظراً لعدم التجانس في ما بين أقل البلدان نمواً، فمن غير المرجح أن تعود سياسات "المقاس الواحد الذي يناسب الجميع" بالفائدة على الجميع. وفي حين أن الصناعات التحويلية تتيح إمكانيات كبيرة لتحقيق وفورات الحجم ونمو الإنتاجية، فإن السعي إلى تحقيق التحول الهيكلي عن طريق التصنيع لا يرحح أن ينجح في جميع البلدان، لا سيما في الدول الصغيرة والنائية مثل جزر المحيط الهادئ. وعلى غرار ذلك، وفي حين أنه من المحتمل أن يزيد التكامل التجاري الطلب المحلي ويجلب فرصاً للتحديث الصناعي والتكنولوجي ولتسريع وتيرة نمو الدخل، لا ينبغي أن يتم اعتماد نهج محوره التصدير على حساب الصناعات التي تلي طلبات السوق المحلية في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية.

٢٠ - وفي عدد كبير من أقل البلدان نمواً، يُعد انخفاض الإنتاجية الزراعية سبباً رئيسياً في انعدام الأمن الغذائي ويفرض قيوداً على تحويل الأنشطة الاقتصادية نحو الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة. ففي تلك البلدان، يمكن أن تكون الزراعة المستدامة بمثابة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية. ويستلزم ذلك وضع سياسات تعزز الإنتاجية بتوفير فرص الحصول على المدخلات الزراعية المتقدمة وخدمات الإرشاد والبنى التحتية والقروض، وكذلك إزالة القيود المتعلقة بنوع الجنس السائدة في هذا القطاع. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحول تلك السياسات دون تدهور البيئة وأن تحمي مصالح صغار الملاك وأن تكفل أن تسهم زيادة الإنتاجية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي.

٢١ - وقد أدت الصناعات الاستخراجية، مثل قطاع النفط والتعدين، دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في عدد من أقل البلدان نمواً. ولتسخير تلك القطاعات لتوسيع القدرات

الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، لا بد من سياسات صناعية تقييم صلاتٍ محلية سواء في اتجاه المصب (حيث تقدم الشركات المدخلات للصناعات الاستخراجية) أو في اتجاه المنبع (حيث تقوم الشركات بتجهيز الموارد المستخرجة)، وسياسات تعالج أوجه التفاوت المتصلة بالموارد الطبيعية والآثار البيئية السلبية. وعلاوة على ذلك، لا بد أن تواجه البلدان تحديات الاقتصاد الكلي المرتبطة بأنشطة استخراج الموارد الطبيعية، وذلك على سبيل المثال بإنشاء صناديق لتحقيق الاستقرار وإبطال مفعول الارتفاعات المفاجئة في التدفقات النقدية الداخلة.

٢٢ - وكما يتضح من أداء العديد من أقل البلدان نمواً، فإن قطاع الصناعات التحويلية التي لا تتطلب مهارات عالية يمكن أن يكون مدخلاً هامة لتحقيق التحول الهيكلي. وفي كبرى البلدان النامية التي ليست من أقل البلدان نمواً، فإن ارتفاع الأسعار والأجور وتزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية يعززان الفرص المتاحة لأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، تزداد أهمية الانتقال تدريجياً من الأنشطة التي لا تتطلب مهارات عالية إلى الأنشطة التي تتطلب مهارات متوسطة وعالية من أجل زيادة الإنتاجية بشكل عام وزيادة دخل العمال.

٢٣ - وبالنسبة لمعظم أقل البلدان الجزرية الصغيرة نمواً، ستظل مصائد الأسماك والسياحة هي الأنشطة الاقتصادية الرئيسية الموجهة للتصدير. لذا من الأهمية بمكان التيقن من أن هذه القطاعات تسهم في تحقيق المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة. ونظراً لأهمية التحويلات المالية، فإن المضي في تسخير الصلات الاقتصادية بالجزاليات الكبيرة ستكون له فائدته أيضاً.

٢٤ - وبالإضافة إلى مواجهة الاختلافات المذكورة أعلاه بين مجموعات أقل البلدان نمواً، ينبغي لاستراتيجيات زيادة الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي أن تعالج القضايا الشاملة. ففي أقل البلدان نمواً المتضررة من النزاعات المسلحة، على سبيل المثال، من بين الأولويات إعادة الإعمار ومنع نشوب النزاعات الناشئة والمتجددة.

٢٥ - وتحتاج المجموعات المختلفة من أقل البلدان نمواً إلى استراتيجيات مختلفة تضع في الاعتبار الخصائص المحددة للاقتصاد ومسار تطوره. وفي حين أن من الضروري وضع سياسات خاصة لكل بلد، فقد أظهرت التجارب السابقة أيضاً بعض العناصر المشتركة المصممة بشكل طبيعي لخصائص كل بلد في تلك البلدان التي نجحت في تعزيز التحول الدينامي المستدام في اقتصاداتها.

## جيم - بناء القدرة على إدارة التنمية

٢٦ - يتطلب توسيع القدرات الإنتاجية أن تقوم الدولة بدور نشيط وقوي. "فإدارة التنمية" السليمة تهتم بالنجاح في تنفيذ عمليات الإدارة كما تهتم بتحقيق نتائج إيجابية محددة. وبالتالي فهي تتجاوز "الإدارة السليمة"، التي تركز على مجموعات فرعية معينة من الآليات على المستوى الوطني. وتعتمد إدارة التنمية على قدرة الدولة على تعزيز التنمية وتيسير التحول الحيوي المستدام للاقتصاد مع ضمان توزيع التكاليف والفوائد بإنصاف. ويتسم دور الدولة بأهمية بالغة لأن الدولة هي أكبر الجهات الفاعلة في المجالين الاقتصادي والسياسي في معظم الاقتصادات الوطنية، وهي المؤسسة التي تطبق الإطار القانوني والتجاري من أجل التنمية.

٢٧ - وتتطلب الدولة الإيجابية الناجحة قيادة سياسية تقود عملية تشكيل رؤية إيجابية وطنية بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين. ولا بد أيضاً من وجود مؤسسات تخطيط قوية وخاضعة للمساءلة، تسيطر بالفعل على الموارد المالية، ولها القدرة على تكييف الخطط مع الظروف الوطنية المتغيرة. ويجب أن تناسب القدرات البشرية تطور الاحتياجات. وفي المراحل الأولى من عملية التنمية على الخصوص، يتطلب ذلك هياكل إدارية تقوم على الجدارة وتتميز باتساع نطاق التعليم، سواء في المجالات الاجتماعية أو التقنية، وتملك المعارف البراغمية اللازمة لإعداد خطط التنمية الوطنية وتنفيذها.

٢٨ - ولغرض تطوير قدرات الإدارة الناجحة، يمكن أن تنظر أقل البلدان نمواً في تجارب البلدان النامية الأخرى التي نجحت في تحويل اقتصاداتها، وأن تكيّف تلك النهج مع ظروفها الوطنية الخاصة. ومثل هذا النهج القائم على التعلّم يعدّ بمنافع أكثر من النهج القائم على محاولة محاكاة مؤسسات البلدان المتقدمة.

## دال - السياسات الصناعية

٢٩ - يمكن للسياسات الصناعية أن تكون أداة هامة للنهوض بتنويع هياكل الإنتاج المحلية وتطويرها صناعياً وتكنولوجياً إذا صُممت لتناسب الظروف الوطنية والمزايا النسبية المحتملة. فبالنسبة لأقل البلدان نمواً على العموم، ينبغي أن تراعي السياسات الصناعية كون معظم تلك البلدان له اقتصادات صغيرة دخلت الأسواق العالمية في وقت متأخر مقارنة مع البلدان النامية التي نفذت سياسات صناعية في الماضي. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه أنشطة الخدمات في العديد من أقل البلدان نمواً، ينبغي ألا تستهدف السياسات الصناعية قطاع الصناعات التحويلية فحسب، بل كذلك قطاع الخدمات. ويتعين على أقل



البلدان نمواً أن تزن فوائد أدوات السياسات الصناعية وتكاليفها وأن تضع ندرة مواردها في الاعتبار. كما إن أقل البلدان نمواً تواجه القيود التي يفرضها تقليص المجال المتاح لوضع السياسات بسبب الالتزامات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية والالتزامات الدولية الأخرى، على الرغم من أن ذلك التقليص أقل مما تواجهه بلدان نامية أخرى. وبالأحرى فإن الافتقار إلى القدرات والموارد المؤسسية والبشرية يفرض قيوداً أشد على السياسات الصناعية.

٣٠ - ويبدو أن السياسات الصناعية التي تستخدم التجارة والصكوك الضريبية تحقق أكبر نجاحاتها عندما ترتبط بزيادة الاستئناس بالتجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وكثيراً ما تبشر التدخلات من قبيل تشجيع التصدير أو الإعفاءات الضريبية القصيرة الأجل المقدّمة للمستثمرين الجدد بمزيد من الفوائد مقارنة بما تُعدّ به التعريفات الخارجية أو شروط المحتوى المحلي. ولا تعود الأدوات المالية مثل الإعفاءات الضريبية المتاحة لاستثمارات محددة بالفائدة إلا إذا تولّد عن تلك الاستثمارات قدر كبير من عمليات نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. وبشكل عام، لا تكون السياسات الموجهة نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فعالة في تحقيق التحول الهيكلي إلا إذا كانت جزءاً من جهد أوسع نطاقاً لتحقيق التحديث الصناعي والتكنولوجي. وبدلاً من تقديم إعانات شاملة للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي للبلدان أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لإنتاج المدخلات الرئيسية أو لاكتساب المعارف المحددة التي تحتاجها مجموعات الإنتاج الاقتصادي، مع القدرة على استيعاب تلك المدخلات والمعارف. ويتطلب ذلك أن تضع البلدان المضيفة سياسات من قبيل برامج البحث المشتركة بين القطاعين العام والخاص وبرامج التدريب لتطوير القدرات المحلية من أجل إحراز تقدم يتجاوز تجميع المدخلات المستوردة. وكلما زاد الاستثمار في البحث والتطوير على الصعيد المحلي، زادت القدرة على استيعاب الأبحاث والابتكارات الخارجية والاستفادة منها، وهو ما من شأنه الزيادة في دعم التحول الهيكلي وتسريع وتيرته.

٣١ - وبالإضافة إلى اعتماد سياسات صناعية رأسية (أو قطاعية) تدعم شركات أو صناعات معينة (كما في ذلك فرض الرسوم الجمركية ورصد الاعتمادات لإقامة البنى التحتية وتقديم الإعفاءات الضريبية)، يمكن أن تستفيد أقل البلدان نمواً أيضاً من السياسات أو العمليات الصناعية الأفقية (”اللينة“ أو العامة)، حيث تتعاون الحكومة والقطاع الصناعي والمؤسسات الخاصة في التدخلات التي يمكن أن تزيد الإنتاجية بشكل مباشر (مثل تقديم الدعم للبحث والتطوير، ووضع القواعد التنظيمية لمعايير الجودة، وإنشاء حاضنات الأعمال التجارية). وتمثل الفكرة في تركيز الاهتمام على التدخلات التي تعالج مباشرة مشاكل التنسيق التي تتسبب في استمرار انخفاض الإنتاجية في القطاعات القائمة. وبالمقارنة

مع النهج التقليدي المتبع في السياسات الصناعية، يمكن النهج اللين من تضيق المجال المتاح للفساد والسعي وراء الربح، كما إنه نهج أكثر توافقاً مع اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف التي نفذها العديد من أقل البلدان نمواً على مدى العقود الماضية. وفي إطار هذا النهج، يمكن للترتيبات المؤسسية الجديدة أن تيسر نمو الإبداع باعتباره أحد المدخلات الرئيسية في عملية التطوير الصناعي.

#### هاء - إيجاد أوجه التآزر الإيجابي

٣٢ - يتعين أن تكفل الحكومات وجود تآزر إيجابي بين النواتج الاجتماعية والزيادات في القدرات الإنتاجية. وهذا ما بالإمكان تحقيقه باعتماد سياسات تدمج النواتج الاجتماعية الإيجابية (كالقضاء على الفقر، والصحة، والرفاه، والتعليم الجيد للجميع، والحد من اللامساواة بين الجنسين، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق) ضمن هياكل الإنتاج بعد تحويلها، بدل اعتماد سياسات تقوم على محاولة تحقيق النمو أولاً وإعادة توزيع ثماره لاحقاً. وإيجاد هذه النواتج، يجب عدم قصر الاهتمام على المبلغ المستثمر في خدمات كالتعليم والصحة، بل يجب الاهتمام أيضاً بجودة هذه الخدمات وفتح باب الوصول إليها. وللسياسات الاجتماعية الشاملة دور حاسم في هذا الصدد، وبخاصة ما كان موجهاً منها لفائدة المرأة والفتاة. ويتعين أيضاً أن ينصب الاهتمام بوجه خاص على تحسين فرص العمل أمام الشباب والنساء والفئات المحرومة الأخرى.

٣٣ - ومما لا يقل أهمية عما تقدم ذكره إحلال سياسات الحماية الاجتماعية الضرورية التي تدفع عن الناس ما قد يترتب في خاتمة المطاف على التحول الهيكلي من تكاليف وآثار سلبية. وهنا، يمكن الاستعانة في حالات كثيرة بنهج تقوم على تقاسم المنافع للمفاضلة على سبيل المثال بين تحسين البنى التحتية من خلال ضخ استثمارات ضخمة في بناء سدود، وبين نقل السكان المحليين إلى أماكن أخرى، أو بين إقامة مزارع كبيرة أو مرافق لتجهيز المنتجات الزراعية وبين إيجاد مصادر يكسب منها صغار الفلاحين موارد رزق. وهناك مقايضات محتملة أخرى كالمفاضلة بين زيادة عدد العمال في صناعات تحويلية من ذوي المهارات المحدودة وبين المجازفة بتشغيلهم في ظروف عمل غير مأمونة، وهي مقايضات سرعان ما يصرف النظر عنها عند احتساب الأثر السلبي لتلك الظروف على الإنتاجية جراء ارتفاع معدل دوران العمال وتغيهم عن العمل. غير أن هذا الأمر يتطلب إماماً بالمخاطر التي تنشأ عن التآزر السلبي بين القدرات الإنتاجية والنواتج الاجتماعية، ووضع تدابير لدرته.

## واو - اعتماد سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية داعمة

٣٤ - يتمثل المدخل إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع في بلدان العالم النامي في اتباع وصفة هي مزيج من استراتيجيات ترمي إلى إحداث تحول حيوي في هياكل الإنتاج، يكون مصحوباً بما يناسب ذلك من أوضاع واستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. لذا، ينبغي أن تعزز سياسات الاقتصاد الكلي توسيع القدرات وتزيد من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات الداخلية، وهو ما يحد من الاختلالات الخارجية والداخلية، ويرسم في الآن ذاته وجهة الأدوات السياسية الرئيسية (سعر الفائدة وأسعار الصرف والأنظمة المالية) بما يكفل توسيع القدرات. وينبغي أن تتسع السياسات النقدية لتغطية هذه الأهداف المتعددة، وألا تستهدف معدلات التضخم فقط. وينبغي أن تسعى أقل البلدان نمواً، التي بإمكانها الاستفادة من أسعار الصرف كأداة سياسية، إلى الحفاظ على استقرار أسعار صرف فعلية حقيقية وتنافسية. ومن شأن وضع قواعد مالية وإنشاء صناديق لتثبيت أسعار الصرف، في حالة أقل البلدان نمواً التي تعتمد على السلع الأساسية، أن يكفل أن تكون السياسة المالية قادرة على مواجهة التقلبات الدورية. وبإمكان إدارة حساب رأس المال أن تساهم أيضاً في زيادة استقرار إطار الاقتصاد الكلي، غير أنه ليس بإمكانها أن تحل بديلاً عن السياسات المالية والنقدية السليمة. وهناك أمام معظم أقل البلدان نمواً متسع يمكنها أن تزيد في حدوده من تقاسم الضرائب بتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة التدرج في النظم الضريبية، وهو ما يتيح لها من ثمة توفير موارد مالية إضافية توسع بها قدراتها.

٣٥ - وينبغي أن تكفل السياسات مساهمة القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والإنصاف. وتتمحور أشد الاحتياجات إلحاحاً حول السبل التي تحقق للفقراء والفئات المهمشة إمكانية الاستفادة من التمويل والتمويل الزراعي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك تمويل البنى التحتية. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات تحسين الأنظمة التي تحكم سير القطاع والإشراف عليه، وكذلك تعزيز دور أدوات التمويل الشامل كالتمويل الصغير والمعاملات المصرفية بواسطة الأجهزة المحمولة وجمعيات التسليف ومواصلة دمجها ضمن الإطار التنظيمي. وقد يكون من المهم أيضاً إسناد أدوار أقوى لمصارف التنمية الوطنية، غير أن ذلك يتطلب وجود قدرات قوية بقدر كاف في مجال الحوكمة. وينبغي أن تروم أقل البلدان نمواً، كلما أمكن، الحد من الاعتماد على المدخرات الأجنبية وتخفيض مديونيتها الخارجية وتعظيم مدخراتها المحلية. ذلك أنه لا بد من تمويل تراكم رأس المال في المقام الأول من خلال مدخرات سكان البلد ومؤسساته المصرفية، وتقديم حوافز للشركات لتشجيعها على الاستثمار.

## زاي - تسخير الدعم الدولي لأغراض توسيع القدرات الإنتاجية

٣٦ - ظل الهدف الرئيسي من تسخير الدعم الدولي لأغراض تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً يتمثل في تحسين دمج هذه الاقتصادات في النظام التجاري العالمي من خلال تحسين شروط العرض والطلب على السواء. ويراد بإتاحة إمكانية الاستفادة من معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق كسر القيود الناشئة عن ضيق الأسواق المحلية الصغيرة الحجم والتعويض بذلك عن ارتفاع التكاليف الناشئة عن القيود الهيكلية. وقد تطورت مع مرور الزمن هذه التسهيلات التي أصبح يتيحها الآن عدد لا ينفك يتزايد من البلدان لا يشمل بلداناً متقدمة النمو فحسب، وإنما يشمل أيضاً بلداناً نامية. غير أن تغطية الأسواق والمنتجات لم تكتمل بعد، بينما كثيراً ما تظل قواعد منشأ المنتجات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالمنتجات والإجراءات الإدارية تشكل حواجز تعرقل التجارة. غير أنه يظل بالإمكان القول إن هذه التسهيلات قد أصابت نجاحاً في زيادة متوسط صادرات أقل البلدان نمواً. ويظل من الأهمية بمكان توسيع نطاق تغطية الأسواق وتبسيط إمكانية الاستفادة من مخططات المعاملات التفضيلية، ولا سيما إذا ما روعي في ذلك أن أثرها يختلف بين جهة وأخرى من الجهات التي تتيح إمكانية الاستفادة من تلك المخططات.

٣٧ - وأقل البلدان الآسيوية نمواً المتخصصة في تصدير الملابس هي المستفيدة الرئيسية من التسهيلات التجارية. فأقل البلدان نمواً في منطقة المحيط الهادئ النائية لا تزال تفتقر إلى إمكانات تصدير السلع، في حين لا يزال معظم أقل البلدان الأفريقية يستورد السلع أساسية. وتسهيلات وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق لم تمكن هذه البلدان حتى الآن من الانتقال إلى أنشطة تصنيعية كثيفة المهارات وذات إنتاجية أعلى في حين يتطلب قياس الأثر المترتب على تحسين سبل الوصول إلى الأسواق على النواتج الاجتماعية والبيئية إجراء المزيد من البحوث. وقد يكون لتنفيذ قرار منظمة التجارة العالمية بمنح استثناء يسمح بتقديم تسهيلات للحصول على خدمات دوراً كبيراً في هذا الصدد، شريطة أن يشمل هذا الاستثناء قطاعات وأنماط التوريد التي يكون فيها لأقل البلدان نمواً مزايا نسبية محتملة.

٣٨ - ولما كان تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ليس حلاً يُنهى في الحال مشكلة الافتقار إلى القدرة الإنتاجية، فإنه ربما يكون من المفيد توجيه جانب العرض لما فيه دعم إقامة البنى التحتية وزيادة إنتاجية الشركات وإصلاح السياسات التجارية، على النحو المتوخى في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة<sup>(٤)</sup>. غير أن ثمة حاجة ملحة إلى تحويل الدعم المتمثل في

(٤) مبادرة المعونة لصالح التجارة، التي استهلتها منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ هي برنامج لتقديم الدعم للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، لمساعدتها على تطوير قدراتها التجارية.

مخصصات المعونة لصالح التجارة، إلى أشد البلدان حاجة إليه، أي تحديداً أقل البلدان نمواً. وثمة حاجة أيضاً إلى وضع تعريف أدق للمعونة لصالح التجارة ليتسنى تقييم آثارها وفعاليتها. وثمة حاجة أيضاً في العديد من أقل البلدان نمواً، إلى تقديم دعم لتحسين سبل تحديد الصعوبات التي تواجه التجارة وتذليلها. وعلاوة على ذلك، ينبغي توجيه موارد إضافية للمشاريع الإقليمية، حيث إن البعض من المسائل المتصلة بالتجارة، كحمرات النقل، لا يمكن معالجتها إلا في إطار إقليمي.

٣٩ - وتفادياً لما قد يترتب على مشاريع المعونة لصالح التجارة من تفاوتات داخل البلدان المستفيدة، يتعين أن تضع هذه المشاريع في الاعتبار الأثر الذي تحدثه في التجارة وفي أحوال مختلف الفئات (من قبيل أثرها على عمال القطاع الرسمي مقابل عمال القطاع غير الرسمي، والعمال مقابل العاملات، والشركات الصغيرة مقابل الشركات الكبيرة). وهناك احتمال وارد لأن تصبح المعونة لصالح التجارة معونة لصالح الابتكار، في حالة ما إذا كان الدعم المقدم للبحوث الأساسية والعلوم والتكنولوجيا جزءاً ملازماً لها. ولتعزيز توالي الجهات الوطنية زمام الأمور، فإنه ربما تتعين زيادة استكشاف أوجه التطابق بين المعونة لصالح التجارة والدعم المخصص للتجارة من موارد محلية.

٤٠ - وقد يقترن التعاون الدولي في مجالي التجارة والاستثمار بتعاون دولي في المسائل الضريبية، حيث تكون تدفقات التجارة والاستثمار مرتبطة أيضاً في بعض الحالات بتدفقات غير مشروعة مصدرها بلدان نامية. فتحسين التعاون في المسائل الضريبية بإمكانه أن يساعد أقل البلدان نمواً على زيادة إيراداتها الضريبية وأن يكبح التهرب من دفع الضرائب ويكفل توزيع عائدات الموارد الطبيعية على نحو أكثر عدلاً بين المستثمرين الأجانب والحكومات الوطنية والسكان المحليين.

## الفصل الثالث

### الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

#### ألف - مقدمة

٤١ - في الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٢، أطلقت لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملية تهدف إلى تحديث المفاهيم واستكمال معايير الإبلاغ المتعلق بتمويل التنمية. وكانت العملية ترمي إلى ما يلي: (أ) استعادة مصداقية قياس المساعدة الإنمائية الرسمية، (ب) وحشد المزيد من الموارد من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (ج) وزيادة أثر التعاون الإنمائي من خلال تحسين الاستفادة من الموارد العامة والخاصة على السواء لأغراض التنمية المستدامة. وقد استتبع هذه العملية متابعة الهدف المتمثل في وضع معايير دولية سليمة وشفافة ومفهومة لقياس ورصد التمويل الإنمائي لخطة عام ٢٠٣٠.

٤٢ - وأدت هذه العملية إلى تحديث المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث روجعت في إطارها بعض المعايير وإجراءات التسجيل. وأفضت أيضاً إلى إجراء دراسة بشأن قياس جديد لتمويل التنمية، مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية (وأوسع نطاقاً منها)، سمي مؤقتاً الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. ومن المتوقع الانتهاء من هذه العملية في أواخر عام ٢٠١٦.

٤٣ - وفي خطة عمل أديس أبابا المنبثقة من المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا) (الفقرة ٥٥)<sup>(٥)</sup>، أكد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى أنهم "سيجرون مناقشات مفتوحة، وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس المقترح للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة"<sup>(٥)</sup> وأن "أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفاً". بيد أن الأمم المتحدة لم تؤيد اعتماد الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة كمقياس لرصد تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

#### باء - التغييرات الحاصلة في المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٤ - تنظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الوقت الحاضر إلى الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة على أنه يشكل إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، أوسع نطاقاً منها ومستقلاً عنها. غير أنه ما دامت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل جزءاً من الدعم

(٥) قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق.

الرسمي التام للتنمية المستدامة، فستظل العناصر جديدة لهذا الدعم مرهونة بما يتم ادخاله عليها من تحديثات. وقد اعتمدت اللجنة حتى الآن ثلاثة تغييرات رئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي كما يلي:

- وُضع تعريف لمعيار جديد لقياس ما يقدم من قروض تساهلية كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٦)</sup>، لا يحتسب من تلك القروض سوى ما يقدم منها كمنحة (ولا يحتسب مجموع القيم الاسمية للقروض)، ويشترط توافر حدود دنيا لإعمال مبدأ التساهلية وقيم هذا المبدأ استناداً إلى معدلات خصم منخفضة ومتباينة. وتحدد كل من معدلات الخصم والحدود الدنيا وفقاً لمستوى إيرادات البلد المعني.
- استكملت توجيهات الإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتغطية النفقات المتعلقة بالسلام والأمن لتوضيح شروط تعريف الأنشطة التي تشترك فيها القوات العسكرية وأفراد الشرطة، وكذلك شروط تعريف الأنشطة الرامية إلى منع التطرف العنيف. وتقتضي هذه التغييرات التوسع قليلاً في تعريف هذا العنصر من عناصر المساعدة الإنمائية الرسمية.
- ينبغي أن تحتسب كمساعدة إنمائية رسمية صكوك القطاع الخاص (من سندات وتعزيزات وضمانات ائتمانية) التي يقع تقديمها بصفة رسمية، وأن تحتسب كدعم رسمي تام للتنمية المستدامة التدفقات التي تتولد عن مبادرة من هذا القبيل<sup>(٧)</sup>. ويتطلب احتساب هذه الصكوك مساعدة إنمائية رسمية، أن تكون صكوكاً يكون الهدف الرئيسي منها هو تحقيق تنمية ورفاه البلدان المستفيدة وتقديم تمويل إضافي. غير أنه ليس واضحاً حتى الآن كيف يمكن تقييم كلا هذين الشرطين على نحو لا لبس فيه.

٤٥ - وقد أكدت لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجدداً أن نظام المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال يحتفظ بأهميته ومصداقيته ودفعت بضرورة مواصلة الاستعانة بهذه المساعدة لتبيان الجهود التي تبذلها الدول المانحة عند إعداد ميزانياتها ورصد وفائها بالالتزامات المقررة (تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي لصالح البلدان النامية؛ و ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة منه لصالح أقل البلدان نمواً).

(٦) البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المرفق ٢. يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: <http://www.oecd.org/dac/OECD%20DAC%20HLM%20Communique.pdf>

(٧) انظر البيان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، المرفق ١.

## جيم - المقياس الجديد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة

٤٦ - يراد بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أن يكون مقياساً جديداً أكثر شمولاً للتعاون الإنمائي، يضع في الاعتبار الأهمية المتزايدة للمانحين الجدد، ويشمل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والمؤسسات الخاصة والمؤسسات الخيرية والأدوات المالية الجديدة، كسندات الديون وآليات تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ. ويراد بهذا المقياس الجديد أن يعكس أيضاً توسيع نطاق خطة التنمية العالمية بما يشمل آليات التمويل العام في مجالات لا تشملها المساعدة الإنمائية الرسمية ولا تقدّم بشأنها حتى الآن تقارير بصورة منهجية.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٤، اتفق وزراء الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على ضرورة أن يكون مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة كما يلي<sup>(٨)</sup>:

- يكمل المساعدة الإنمائية الرسمية ولا يحل محلها.
- يستطيع تغطية مجمل تدفقات الموارد (سواء أكانت بشروط ميسرة أو غير ميسرة) إلى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف المقدم منها دعماً للتنمية المستدامة أو المتأتي من موارد رسمية.
- يشمل الأنشطة الأساسية التي تعزز إيجاد مقومات التنمية المستدامة (بما في ذلك المنافع العامة العالمية) في الحالات التي يرتأى أنها تم خطة عام ٢٠٣٠ وتتسق مع أولويات البلدان النامية.
- يميّز بوضوح بين الدعم الرسمي والتدفقات التي تحشد من خلال تدخلات رسمية (وبين التدفقات والخصوم الاحتمالية).
- يعكس حجم الموارد ويبلغ عنها على أساس التدفق النقدي الإجمالي ويجمع وينشر في الآن ذاته التدفقات الصافية بما يكفل الشفافية على نحو كامل.

٤٨ - وسيطلب الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أن يُوسع بقدر كبير نطاق المفهوم التقليدي للمساعدة الإنمائية الرسمية ليشمل كذلك المجالات والأدوات التي أصبحت الآن خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي ما يلي العناصر التي ليست من عناصر المساعدة الإنمائية الرسمية والتي يرجح أن تصبح جزءاً من الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة:

(٨) انظر البيان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، المرفق ٣.



- النفقات المتصلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه لصالح البلدان النامية الممولة من تدفقات منخفضة أو غير تساهلية.
- العوامل التمكينية لتحقيق التنمية، ولا سيما النفقات المتصلة بالأمن وبناء السلام التي تذهب إلى أبعد من تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، كبعثات السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة أو تكاليف اللاجئين الطويلة الأمد (التكاليف في السنة الأولى يمكن أن تسجل كمساعدة إنمائية رسمية).
- النفقات المتصلة بمواجهة تغير المناخ، بما في ذلك التمويل بشروط غير تساهلية الذي يعالج شواغل التخفيف من أثر المناخ أو التكيف معه، إضافة إلى ما يتصل بهذين الغرضين من أنشطة، كالنشاطات المتعلقة بتدفقات أسواق الكربون.
- النفقات المتصلة بالمنافع العامة العالمية الأخرى في الحالات التي يرتأى أنها ذات أهمية بالنسبة للتنمية، وتشمل تبرعات تقدم لعدة منظمات متعددة الأطراف معنية بوضع المعايير.
- سندات الديون والموارد التي تُحشد من القطاع الخاص من خلال الوسائل الرسمية التي لا تحتسب كمساعدة إنمائية رسمية. وقد يشمل ذلك الأسهم العادية والتمويل الثانوي، وائتمانات التصدير والمبالغ التي تُحشد لقاء ضمانات.

#### دال - التحديات والشكوك وسبل المضي قدماً

٤٩ - إن قياساً أشمل للدعم الرسمي المقدم للتنمية المستدامة هو أمر مشروع، ولكن دوافع هذه المبادرة يمكن أن تتمثل أيضاً في ما يلي: (أ) تناقص أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل؛ (ب) ضرورة الأخذ في الحسبان الأهمية الاقتصادية والسياسية المتزايدة للمانحين الجدد في البلدان المستفيدة؛ (ج) وطلب بعض الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الاعتراف على النحو الواجب "بجهودها" في ما يتصل بالنفقات التي لا يبلغ عنها في إحصاءات المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذا، تحث لجنة السياسات الإنمائية لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن تثبت بشكل قاطع أن المفهوم الجديد يمثل رداً على التعقيد الحالي في ما يتعلق بجميع الجهات المقدمة للخدمات والصكوك التي تدعم التنمية المستدامة (الجديدة والسابقة)، وليس وسيلة تُعالج من خلالها شواغل معينة للجهات المانحة التقليدية.

٥٠ - وشددت اللجنة على ضرورة تفسير السبب في أن يقتضي اتباع نهج أكثر شمولاً للتعاون الإنمائي بدء العمل بمقياس جديد بدلا من توضيح وتحسين القياس في مختلف مجالات التنمية المالية الموجودة بالفعل. فإيجاد قياس جديد للدعم الرسمي هو عملية معقدة. وقبل اعتماد مقياس للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة المعتمدة، تستدعي الحاجة معالجة المسائل المتعلقة بالمصطلحات، وتحديد أسس التعاون، وضبط حدود ما يمكن أن يخصص، وتحديد إجراءات الرصد والتسجيل. فثمة حتى الآن أوجه قصور واضحة في معظم هذه المجالات.

٥١ - ولاحظت اللجنة أن كيفية تفعيل مشاركة الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وأصحاب المصلحة الآخرين ليست واضحة. وتجري معظم المناقشات الفنية ضمن لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع دعوة عدد قليل من المانحين الجدد وخبراء من داخل منظومة الأمم المتحدة للمشاركة بصفتهن الشخصية كمراقبين.

٥٢ - وإذا ما أُريد للدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة أن يكون مقياساً جامعاً شاملاً للتعاون الإنمائي، فينبغي أن تكفل عملية الدعم أن توقعات كل من الجهات المانحة والمستفيدة تنعكس في تعريفها وأن البلدان النامية (المانحة والمستفيدة الجديدة) تشارك في العملية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتم أيضاً المناقشات المتعلقة بالدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة ضمن منتدى التعاون الإنمائي، حيث تُمثل البلدان المانحة والمستفيدة في إطار يتسم بمزيد من الشمولية.

٥٣ - وفي إطار الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، يُتوقع أن تسجل الخطة تلك الموارد الجمّعة من القطاع الخاص بالوسائل الرسمية، وهو مجال تعتبره لجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمثابة "أولوية متنامية"<sup>(٩)</sup>. بيد أنه يُخشى أن تدعم بعض الأموال الرسمية أنشطة القطاع الخاص بدلا من تكريس الموارد للاستراتيجيات الإنمائية للجهات المستفيدة. لذا، تحث اللجنة على توخي الحذر في هذا المجال، وتشدّد على ضرورة توضيح مصطلحات من قبيل "الإضافة" أو "التكريس"، وهي مصطلحات يستند إليها تسجيل التدفقات الخاصة المرتبطة بالتدخلات الرسمية.

٥٤ - وأوصت اللجنة بأن يستند الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة إلى مبادئ تعكس الفرضيات التالية:

(٩) البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، الفقرة ١٠.

- أنه يقدم رؤية شاملة لمشهد التمويل الرسمي للتنمية، بما في ذلك مساهمة المانحين الجدد من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب.
- أنه يحافظ على الغرض الإنمائي من عناصره واتساقها الواضح مع أولويات البلد المستفيد، ويرفض الآليات (من قبيل ائتمانات التصدير) التي تدعم مصالح الجهات المانحة في أغلب الأحيان.
- أنه يمثل التدفقات عبر الحدود فحسب. وينبغي ألا تكون التكاليف المحلية المرتبطة باللاجئين أو المصروفات الإدارية أو غيرها من النفقات في البلدان المانحة جزءاً من الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة. وينبغي التشجيع على توفير الأموال الكافية للاجئين بشكل مستقل.
- ينبغي ألا تسجّل النفقات المتعلقة بالمنافع العامة العالمية باعتبارها دعماً رسمياً تاماً للتنمية المستدامة إلا إذا كانت تنطوي فحسب على معاملات تتم عبر الحدود.
- أنه يشير إلى التدفقات الرسمية التي تُعبأ لأغراض التنمية. وينبغي الإبلاغ بشكل مستقل عن التدفقات الخاصة التي تُعبأ بدعم رسمي.
- ينبغي الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية كتدبير مستقل، وينبغي أن تظل الأساس الذي يُستند إليه لرصد التزامات المانحين.
- ينبغي احتساب العناصر المختلفة (التمويل المتعلق بالمناخ، ونفقات السلام والأمن) على نحو مستقل، وكذلك الأمر في ما يتصل بالآليات المالية (مثل المنح والقروض واستثمارات رأس المال) التي تشكل جزءاً من الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.
- ينبغي أن يبيّن مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة مقياساً شفافاً ومتوازناً لكل آلية، يفسّر التكاليف والفوائد بالنسبة للبلدان المستفيدة.

## الفصل الرابع

### رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها

#### ألف - المقدمة

٥٥ - لجنة السياسات الإنمائية مكلفة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر القرار ٢٠/٢٠١٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣) برصد التقدم الإنمائي الذي تحرزه البلدان المرشحة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وإدراج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدّمه إلى المجلس. ويتضمن هذا التقرير حالي غينيا الاستوائية وفانواتو، وكلتاهما مرشحتان للرفع من فئة أقل البلدان نمواً في عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠ تبعاً.

٥٦ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٦٧ إلى اللجنة أن ترصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدّمه إلى المجلس. وتقرّر إجراء الرصد، بالتشاور مع حكومات تلك البلدان، كل سنة لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من الفئة ساري المفعول، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وبناء عليه، استعرضت اللجنة التقدم المحرز من قِبَل ساموا التي رُفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٤.

#### باء - رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً غينيا الاستوائية

٥٧ - في عام ٢٠٠٩، أوصت اللجنة برفع اسم غينيا الاستوائية<sup>(١٠)</sup>، وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصية في قراره ٣٥/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأحاطت الجمعية العامة علماً في قرارها ١٨/٦٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بتأييد المجلس توصية اللجنة. ومن المقرر أن يرفع اسم هذا البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٨ - وقد حققت غينيا الاستوائية، بفضل ما لها من موارد هيدروكربونية، مستويات عالية من الدخل القومي. ويفوق نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في البلد حالياً

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ١٣ (E/2009/33)، الفصل الخامس، الفرع جيم، الفقرة ٢٠.

بمقدار ١٢ ضعفاً عتبة رفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (انظر الجدول). وعلى الرغم من احتمال أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وانخفاض إنتاجه إلى حدوث نقص في إيرادات التصدير في المستقبل القريب، فإن الدخل القومي سيظل على مستوى عالٍ في الأجل المتوسط، تدعمه زيادة في المنتج من الغاز الطبيعي.

البلدان المرصودة التي هي قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رفع اسمها منها

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) مؤشر الضعف الاقتصادي مؤشر الأصول البشرية			
عتبة رفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً (استعراض عام ٢٠١٥)	< ٢٤٢	> ٣٢,٠	< ٦٦,٠
غينيا الاستوائية	١٥ ٢٥٠	٣٥,٧	٥٥,١
فانواتو	٣ ٠٩٠	٤٨,٣	٨٠,٦
ساموا	٤ ٠٠٦	٤١,٢	٩٤,٩

المصدر: أمانة لجنة السياسات الإنمائية.

٥٩ - وخلصت اللجنة إلى أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين ارتفاع مستوى دخل الفرد وانخفاض مستوى الأصول البشرية. وقد كانت الدرجة التي حصل عليها البلد في مؤشر الأصول البشرية متدنية ولا تقارن بالبلدان المشابهة من حيث مستويات الدخل، ولم تتحسن كثيراً خلال فترة الرصد.

٦٠ - ونوهت اللجنة مع التقدير بالإسهامات المقدمة من حكومة غينيا الاستوائية في عملية الرصد<sup>(١١)</sup>. واستعرضت اللجنة المعلومات بعناية وأوعزت إلى البلد أن يصوغ استراتيجية انتقالية تعالج ضعفه الاقتصادي من خلال تنويع اقتصاده، وأبرزت الحاجة إلى تحسين الأصول البشرية.

(١١) غينيا الاستوائية، وزارة الاقتصاد والتخطيط والاستثمارات العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "الاعتماد على قطاع النفط وعملية رفع اسم غينيا الاستوائية من فئة أقل البلدان نمواً"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

## فانواتو

٦١ - أرجأت الجمعية العامة رفع اسم فانواتو من القائمة إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ في أعقاب الآثار المدمرة لإعصار بام الذي ضرب البلد في آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٨/٧٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وقد زاد الدخل القومي للفرد في فانواتو باطراد على مر السنين، ولكنه انخفض بشكل طفيف في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل البلد يشهد مستوى دخل للفرد أعلى بكثير من عتبة الدخل المحددة لرفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال جولة عام ٢٠١٥ من استعراض قائمة أقل البلدان نمواً الذي يجري كل ثلاث سنوات (انظر الجدول).

٦٢ - وخلصت اللجنة إلى أن فانواتو في طريقها إلى الانتعاش من آثار إعصار بام. ومع أن النمو الاقتصادي قد استؤنف بفضل جهود التعمير التي تبذلها الحكومة والدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي، فإن إعادة بناء الاقتصاد، ولا سيما قطاع السياحة الحيوي، تتطلب اهتماماً متواصلًا. ومن المرجح أن يكون لارتفاع مستوى رأس المال البشري نسبياً في فانواتو، كما يستدل على ذلك من قيمة المرتفعة من حيث مؤشر الأصول البشرية، أهمية خاصة في هذا الصدد. غير أن اللجنة لاحظت بقلق شديد الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على البلد.

٦٣ - ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١/٦٧، حكومات البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً إلى أن تقدم إلى اللجنة، بدعم من الآلية الاستشارية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية الانتقال. ولم تقم فانواتو بعد بتقديم تقرير إلى اللجنة بشأن إعداد استراتيجيتها للانتقال. وتلاحظ اللجنة أن تمديد فترة رفع الاسم سيتيح لفانواتو، بدعم من شركائها الإنمائيين والتجارين، إمكانية تكثيف الجهود الرامية إلى إعداد استراتيجية للانتقال السلس.

جيم - رصد التقدم الإنمائي للبلدان التي رُفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً

## ساموا

٦٤ - رُفع اسم ساموا من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واستمر هذا البلد في إحراز تقدم منذ رفع اسمه من تلك الفئة، وتعافى بشكل شبه كامل من آثار إعصار إيفان الذي ضرب البلد في عام ٢٠١٢. ويفوق نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في هذا البلد بأكثر من ثلاثة أضعاف عتبة رفع الاسم من قائمة فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال جولة عام ٢٠١٥ من الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات (انظر الجدول). وحافظت ساموا على مستويات عالية من رأس المال البشري كما يتضح من الدرجة التي

حصلت عليها في ما يتعلق بمؤشر الأصول البشرية. ومع ذلك، فإن البلد لا يزال عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية.

٦٥ - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومة ساموا لإعداد استراتيجيتها للانتقال، بغرض التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية المحتملة بسبب رفع اسمها من القائمة. وظلت استراتيجية الانتقال جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية في ساموا. ولم يكن لرفع الاسم أي أثر هام على التقدم المحرز في تنمية البلد.

#### دال - تعزيز تدابير الانتقال السلس والرصد على الصعيد القطري

٦٦ - كررت اللجنة التأكيد على أن بعض البلدان التي رُفِعَ اسمها من فئة أقل البلدان نمواً لا تزال معرضة بدرجة كبيرة لتغير المناخ والصدمات البيئية. وتحتاج تلك البلدان إلى الدعم الدولي المتواصل ليتسنى لها دائماً الحصول على موارد مالية خاصة بالمناخ. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على ضرورة إنشاء إطار للدعم الدولي خاص بالبلدان الضعيفة بالإضافة إلى فئة أقل البلدان نمواً. ويتمثل أحد الخيارات التي اقترحتها اللجنة في أن ينظر المجتمع الدولي في اعتماد مؤشر الضعف الاقتصادي، أو بعض عناصره، كجزء من المعايير التي يستخدمها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أن يكفل هذا الأمر أولوية البلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ وغيره من الصدمات البيئية في الحصول على التمويل.

٦٧ - وأثناء عملية رفع الاسم من القائمة، تواجه بعض البلدان تحديات وشكوكاً كبيرة في معالجة العواقب التي يحتمل أن تترتب على فقدان إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. وترى اللجنة أن على الشركاء التجاريين تيسير وقف العمل بنظام الأفضليات التجارية الخاص بأقل البلدان نمواً تدريجياً لفترة تناسب حالة التنمية في البلدان التي رفع اسمها من القائمة، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١.

٦٨ - وأشارت اللجنة إلى احتمال وقوع زيادة في عدد تقارير الرصد التي يتعين إعدادها من أجل الدورات السنوية للجنة، بما أن عدداً متزايداً من أقل البلدان نمواً يحرز تقدماً في اتجاه رفع اسمها من تلك الفئة. وبما أن إعداد تقارير الرصد سيتجاوز قدرات أمانة اللجنة، فإن اللجنة تعيد تأكيد توصيتها بأن يطلب المجلس إلى أمانات اللجان الإقليمية إعداد لحة موجزة عن مجموعة مختارة من المؤشرات والمعلومات ذات الصلة المنشأة على أساس كل بلد على حدة، لاستخدامها في رصد التقدم الإنمائي للبلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفِعَ اسمها منها.

## الفصل الخامس

مجموعة أدوات تشخيص خاصة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً لتحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له

### ألف - مقدمة

٦٩ - ظلت أقل البلدان نمواً تتلقى الدعم الدولي الخاص من خلال التدابير التي اعتمدها الأوساط الإنمائية الدولية من أجل التصدي للمعوقات الهيكلية. وعلى مر السنين، وفرت لجنة السياسات الإنمائية وأمانتها ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة معلومات أساسية ونتائج بحوث تتعلق بتحديد أقل البلدان نمواً ووثائق تدابير الدعم الدولية المتاحة لهذه البلدان<sup>(١٢)</sup>.

٧٠ - ونظراً لكون التفاصيل عن تدابير الدعم موزعة على طائفة واسعة من المصادر وليس من السهل تحديدها، تواجه أقل البلدان نمواً صعوبات في الحصول على المعلومات المتاحة بشأن نطاق الدعم المتاح المخصص لأقل البلدان نمواً. واستجابة للحاجة إلى مصدر وحيد للمعلومات بشأن جميع تلك التدابير، أنشأت أمانة اللجنة بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نمواً، التي توفر أيضاً سبل الاطلاع على البحوث والتحليلات المتعلقة باستخدام الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً<sup>(١٣)</sup>.

(١٢) نظر *Handbook on the Least Developed Country Category: Inclusion, Graduation and Special Support Measures* (كتيب بشأن فئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفع أسمائها منها والتدابير الخاصة لدعمها)، الطبعة الثانية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E15.H.A.1). يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: [http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp\\_ldcs\\_handbooks.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_ldcs_handbooks.shtml). انظر أيضاً تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الرابعة عشرة (١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠١٢) (الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، الملحق رقم ١٣ (E/2012/33)، الفصل ٥ بشأن تعزيز أحكام الانتقال السلس من فئة أقل البلدان نمواً. يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: [http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp\\_ecosoc/e\\_2012\\_33\\_ar.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_ecosoc/e_2012_33_ar.pdf). انظر كذلك آنالويزا كورتيز وإيان كينيبرغ ورولاندر موليروس، "تعجيل خطى التنمية في أقل البلدان نمواً من خلال تدابير الدعم الدولي: نتائج مستخلصة من دراسات حالات قطرية"، ورقة معلومات أساسية للجنة السياسات الإنمائية، رقم ٢٢ (ST/ESA/2014/CDP/22)، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: [http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp\\_background\\_papers/bp2014\\_22.pdf](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_background_papers/bp2014_22.pdf).

(١٣) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: [www.un.org/ldcportal](http://www.un.org/ldcportal). وقد أسندت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢١٦/٦٧، ولاية لمواصلة تحديث البوابة الإلكترونية وتحسينها (انظر الفقرة ٦ منه).



## باء - الحاجة إلى سد الفجوة المعرفية

٧١ - على الرغم من توافر فهرس كامل يضم تدابير الدعم الدولي في بوابة تدابير الدعم لأقل البلدان نمواً، فإن العديد من البلدان التي تستعد لرفع اسمها من تلك الفئة لا تزال تواجه عراقيل لتفهم بالكامل نوع الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً الذي تستفيد منه بالفعل والآثار السياسية المترتبة على احتمال فقدان هذا الدعم بعد رفع اسمها من تلك الفئة. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها القيود التي تفرضها القدرات المؤسسية لأقل البلدان نمواً على تقييم الفوائد المحتملة، وارتفاع معدل تبديل الموظفين في المؤسسات الحكومية الرئيسية والتعقيدات الكامنة في تصميم تلك التدابير وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يلزم استكمال تدابير الدعم بتدخلات سياسية أخرى وتحسينات في القدرات الإنتاجية.

٧٢ - وقد أعربت بعض أقل البلدان نمواً التي تستعد لرفع اسمائها من هذه الفئة عن القلق إزاء احتمال عدم وجود دعم مستمر بعد رفعها. وفي هذا الصدد، اعتمدت الجمعية العامة قرارات أوصت فيها بأنه لا ينبغي إلغاء الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً إلا بصورة تدريجية وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وهو ما سيدعم البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى تحقيق انتقال سلس من تلك الفئة<sup>(١٤)</sup>. ولا يوجد سوى عدد قليل من الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف التي استحدثت آليات لإلغاء الدعم التدريجي على نحو يمكن التنبؤ به تخفف من شواغل البلدان قيد الرفع من القائمة.

٧٣ - ويشجع المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً، في إطار الاستعداد للرفع من القائمة، على إعداد استراتيجية انتقال سلس وتنفيذها. ومع ذلك، لا يوجد فهم مشترك لما ينبغي أن تكون عليه هذه الاستراتيجية. فقد اعتبرت بعض البلدان أنها خطة إنمائية جديدة ينبغي أن تصاغ لتنفيذها بعد رفعها من القائمة. وفي الحقيقة أن استراتيجية الانتقال السلس استراتيجية أوضح من ذلك بكثير: إذ ينبغي إدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية القائمة بدلا من أن تشكل خطة جديدة قائمة بذاتها.

٧٤ - وينبغي أن تحدد استراتيجية الانتقال الإجراءات التي قد يلزم على البلد اتخاذها، بدعم من شركائه في التنمية، من أجل تخفيف الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن سحب الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً أو التعويض عنه من أجل تنفيذ الخطط الإنمائية الحالية. وبغية وضع خطة عمل كهذه، على البلدان أن تحدد الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً الذي تتلقاه

(١٤) قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ و ٢٢١/٦٧.

هي، والقطاعات التي يوجه الدعم إليها، وما إذا كان هذا الدعم سيُلغى بعد رفع اسمها من القائمة، وإذا كان الأمر كذلك، متى وكيف.

جيم - تصميم مجموعة أدوات من أجل تسهيل وضع خريطة طريق للرفع من فئة أقل البلدان نمواً

٧٥ - تعزز زيادة عدد أقل البلدان نمواً التي تقرر رفعها من فئة أقل البلدان نمواً الحاجة إلى مساعدة تلك البلدان على إعداد خريطة طريق للرفع من الفئة لتمكينها من اكتساب فهم أفضل للدعم المخصص لأقل البلدان نمواً الذي يجري استخدامه. وينبغي أن تؤدي هذه الخريطة إلى إذكاء الوعي بكيفية الإعداد للرفع من القائمة والإهاء التدريجي لتدابير الدعم في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، ستستفيد أقل البلدان نمواً من مجموعة أدوات تساعد على تحديد تدابير الدعم الدولي التي يستخدمها البلد (مع استخدام بوابة تدابير الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً كمنطلق لجمع هذه المعلومات)، وتدعم تحليل الأثر المحتمل للرفع من القائمة في مرحلة مبكرة.

٧٦ - وينبغي أن تيسر مجموعة الأدوات الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل تحديد النهج الكفيلة بمعالجة الانخفاض المحتمل للدعم الدولي، وتحسين الإعداد للرفع من القائمة، والحد من الغموض الذي يكتنف عملية الرفع، ومن ثم تيسر انتقالها السلس من وضع أقل البلدان نمواً وتلاقي مسارها مع مسار البلدان النامية الأخرى.

أهداف مجموعة الأدوات: ينبغي أن تكون أقل البلدان نمواً قادرة على ما يلي:

- تحديد نوع الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً المستخدم والمتاح حالياً.
- تصنيف الدعم حسب القطاع وتحديد مدى تأثير تدابير الدعم المختلفة على كل قطاع.
- تقييم أهمية تدابير الدعم الدولية المختارة للتقدم الإنمائي الذي تحوزه البلدان.
- تعزيز التعاون المشترك بين الوزارات ومشاركة القطاع الخاص في تحديد تدابير الدعم الدولي ذات الأولوية التي يستخدمها البلد وروابطها بالسياسات الإنمائية.
- تحديد أولويات السياسة العامة في استخدام تدابير الدعم الدولية وإهاؤها التدريجي.
- إقامة سبل الاتصال مع الشركاء الإنمائيين والتجارين الرئيسيين في وقت مبكر من عملية رفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً.

٧٧ - ويمكن أن تشمل المعلومات المستخلصة بواسطة مجموعة الأدوات تفاصيل من قبيل وضع البلد من حيث معايير الرفع من القائمة، ومعلومات أساسية عن تدابير الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً، وتقيماً لأهمية الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً بالنسبة للتقدم الإنمائي للبلد، وتفاصيل الاتصال بالشركاء الإنمائيين والتجارين، والمصادر المقترحة للمعلومات ذات الصلة. وستكتمل مدخلات المستخدمين المعلومات الأكثر عمومية المستخلصة بواسطة مجموعة الأدوات، ويمكن أن تشمل تفاصيل عن مناقشات أصحاب المصلحة والشركاء وكذلك مدخلات البحوث والأثر وتحليل السياسات الإنمائية.

#### دال - مستعملو الأدوات من أقل البلدان نمواً

٧٨ - يمكن أن تكون مجموعة أدوات التشخيص المقترحة لرفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً مفيدة لأصحاب المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص خلال المراحل المختلفة المؤدية إلى رفع اسم البلد من تلك الفئة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تساعد مجموعة الأدوات أقل البلدان نمواً التي لم يتقرر بعد رفع اسمها من الفئة، والتي أعربت عن اهتمامها باكتساب فهم أفضل للآثار المحتملة للرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وبالمثل، فإن استخدام مجموعة الأدوات يمكن أن يدعم أصحاب المصلحة المعنيين في البلدان التي تقرر رفع اسمها من القائمة للمرة الأولى في تحسين فهم المستوى الحالي للحصول على الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً، وتحسين مساهمتها وفهمها، في هذا الصدد، في إطار تقييمات الأثر التي تعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تقرر رفع اسمها من الفئة للمرة الثانية، يمكن أن يحقق استخدام مجموعة الأدوات زيادة مستوى فهم الآثار المحتملة للرفع من الفئة والتخفيف من حدة المخاوف بشأن احتمال الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تعد استراتيجية للانتقال للسلس، يمكن أن تساعد مجموعة الأدوات في جمع المعلومات وتقييمها بشأن الدعم المخصص لأقل البلدان نمواً الذي سيتم إنفاذه تدريجياً على الأرجح، وتعد في هذا الصدد بمثابة مساهمة في استراتيجية الانتقال.

#### هاء - الخطوات المقبلة

٧٩ - استعرضت اللجنة اقتراح مجموعة الأدوات وقدمت تعليقاتها عليه. وركزت المناقشات على ضرورة ضمان استخدام مجموعة الأدوات من جانب أقل البلدان نمواً، والاستدامة بعد اكتمال العملية، وكيفية التماس التعاون من الشركاء الآخرين في التنمية. وأبرزت اللجنة أهمية مجموعة الأدوات المقترحة في تحسين استعداد أقل البلدان نمواً لرفع اسمها

من هذه الفئة، وشجعت أمانة اللجنة بخصوص زيادة التنمية من خلال المدخلات الواردة من أقل البلدان نمواً والشركاء في التنمية.

٨٠ - ومن المتوخى تصميم مجموعة الأدوات وتنفيذها في إطار مشروع لتنمية القدرات بشأن استراتيجيات التخفيف من أثر الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، لكي تنفذها أمانة اللجنة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩. وأثناء تصميم مجموعة الأدوات، ستركز أنشطة تنمية القدرات على تلقي المدخلات من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها. وينبغي أن يزيد ذلك فرص الاستخدام الفعلي للأدوات من جانب أقل البلدان نمواً. وفي الجلسة العامة للجنة في عام ٢٠١٧، سيستعرض التقدم المحرز وستقدم مدخلات وتوجيهات أخرى.

## الفصل السادس

### الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

٨١ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداورات المجلس ومساعدته على أداء وظائفه.

٨٢ - وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من الخيارات المطروحة لتناول المواضيع التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهدف اللجنة المتمثل في إجراء تحليل متعمق بشأن الجوانب الواسعة النطاق لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اقترحت اللجنة الاضطلاع ببرنامج عمل متعدد السنوات. وفي إطار التحضير للدورة التاسعة عشرة لعام ٢٠١٧، ستبدأ اللجنة عملها لبحث موضوع "البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها: الدروس المستفادة في تنمية القدرات الإنتاجية". وستكون مساهمة اللجنة استمراراً لأعمالها السابقة في تنمية القدرات الإنتاجية، مع التركيز على عوامل النهوض بالتقدم الإنمائي لأقل البلدان نمواً نحو الرفع من فئة أقل البلدان نمواً. وبالتوازي مع عمل اللجنة في هذا الموضوع، الذي سيقدم إلى المجلس في دورته لعام ٢٠١٧، ستشرع اللجنة في إجراء بحوث وتحليلات بشأن موضوع "عدم تخلف أحد عن الركب" بوصفه إحدى السمات الرئيسية للمناقشات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وستعرض نتائج دراسة اللجنة لهذا الموضوع على المجلس أثناء دورته لعام ٢٠١٨. وفي ضوء المناقشات الجارية على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن القضايا ذات الصلة بإطار جديد لتمويل التنمية المستدامة، تقترح اللجنة أيضاً مواصلة النظر في موضوع تمويل التعاون الإنمائي، وتقديم تحليلها كإسهام في دورات المجلس على أساس سنوي.

٨٣ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، عن دورتها لعام ٢٠١٧، سترصد اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي للبلدان التالية قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت منها، وهي: أنغولا، وساموا، وغينيا الاستوائية، وفانواتو.

## الفصل السابع

### تنظيم الدورة

٨٤ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها الثامنة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦. وحضر الدورة واحد وعشرون عضواً في اللجنة ومراقباً من عدة مؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول قائمة بالمشاركين.

٨٥ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح خوسيه أنطونيو أوكامبو، رئيس اللجنة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، الدورة ورحب بالمشاركين. وبدأ الاجتماع بانتخاب أعضاء المكتب الجدد، وهم: خوسيه أنطونيو أوكامبو (رئيساً)، وساكيكو فوكودا - بار (نائبا للرئيس)، وكيث نورس (مقررًا). وفي وقت لاحق، خاطب اللجنة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فريدريك موسيوا ماكامور شافا. وخاطب اللجنة أيضاً الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات. ويمكن الاطلاع على فحوى كلمتيهما في الموقع الشبكي التالي: [http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp\\_statements.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_statements.shtml)

٨٦ - ويرد جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة في المرفق الثاني.

## المرفق الأول

### قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

لو آيغيو

خوسيه أنطونيو ألونسو

جيوفاي أندريا كورنيا (عن طريق الفيديو)

لي دانغ دوانه

دايان إلسن

مارك فلوربي

آن هاريسن

رشيد حسن

شتيفان كلاسن

كيون لي

زينبيويركي تاديسي ماركوس

فيتالي ميليانتي سيف

ليتيسيا ميرينو

كيث نورس (المقرر)

خوسيه أنطونيو أوكامبو (الرئيس)

تيا بترين

بيلا روماغيرا

أونالينا سيلولواني

ليندويي ماجيلي سياندا

دزودزي تسيكاتا

جوري فيشيت - فاداكان

٢ - وكانت الهيئات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول  
الجزرية الصغيرة النامية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي



## جدول الأعمال

- ١ - الدورة التمهيديّة والتنظيمية.
- ٢ - الدورة الإعلامية: أعمال لجنة السياسات الإنمائية في سياقها.
- ٣ - الجلسة الافتتاحية.
- ٤ - أساليب عمل لجنة السياسات الإنمائية.
- ٥ - تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ٦ - استعراض عام لأعمال لجنة السياسات الإنمائية بشأن فئة أقل البلدان نمواً.
- ٧ - الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.
- ٨ - رصد البلدان قيد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً.
- ٩ - تحديد برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.
- ١٠ - إعداد مجموعة أدوات تشخيص خاصة بالرفع من فئة أقل البلدان نمواً لتحسين فهم عملية الرفع من هذه الفئة والاستعداد له.
- ١١ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثامنة عشرة.

